

الفصل الثالث

عرض النقود للعام 2021

عرض النقود

المقدمة:

يستعرض هذا الفصل المؤشرات الاسمية لعرض النقود والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى التغيرات في القاعدة النقدية والمضاعف النقدي وسرعة دوران النقود والتعمق النقدي، بالإضافة إلى التضخم.

يشتمل مفهوم عرض النقود بمعناه الضيق (M1) العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب بالعملة المحلية بينما يشتمل - مفهوم عرض النقود بمعناه الواسع (M2) العملة لدى الجمهور والهوامش على خطابات الاعتمادات المستندية وعلي خطابات الضمان بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب والودائع الإذخارية والإستثمارية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية.

المنهجية المتبعة من قبل البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية هي الاستهداف النقدي (Monetary targeting) لتحقيق الاستقرار في الأسعار من خلال العمل على الهدف التشغيلي وهو القاعدة النقدية (Monetary base) بغرض التأثير على الهدف الوسيط للسياسة (متغير) وعرض النقود (Money supply).

بناءً على أهداف وموجهات الموازنة العامة للدولة للعام 2021 إستهدفت السياسة النقدية لبنك السودان المركزي متوسط معدل تضخم سنوي 95% من خلال نمو إسمي في عرض النقود 30% لتحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي 1%، و قد شهد العام 2021 تجاوزا كبيرا لمعدل نمو عرض النقود عن المستهدف إذ بلغ بنهاية العام 153.2% وترتب على ذلك إرتفاع كبير في معدلات التضخم وإنخفاض قيمة العملة الوطنية.

1/ عرض النقود (M2)

يوضح الجدول (1-3) عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه بنهاية كل من عامي 2020 و 2021، فيما يبين الشكل (1-3) نسب مساهمة مكونات عرض النقود بنهاية كل من عامي 2020 و 2021.

جدول (1-3)

عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه بنهاية كل من عامي 2020 و 2021

(مليون جنيه)

نسبة المساهمة في التغير في عرض النقود (%)	معدل التغير (%)	التغير	*2021	** 2020	الأعوام البند
	153.2	1,994,729.2	3,296,958.8	1,302,229.6	أ/ عرض النقود ((M2 (1+2))
47.8	108.4	953,795.1	1,833,718.5	879,923.4	1/ وسائل الدفع الجارية (M1)
17.3	61.6	345,302.6	905,705.6	560,403.0	1 - 1 العملة لدى الجمهور
30.5	190.4	608,401.8	928,012.9	319,611.1	1 - 2 ودائع تحت الطلب ¹
52.2	246.5	1,040,934.2	1,463,240.4	422,306.2	2/ شبه النقود
16.9	114.4	336,445.8	630,424.1	293,978.3	2 - 1 عملة محلية
35.3	549.0	704,488.4	832,816.3	128,327.9	2-2 عملة أجنبية ²
					ب/ العوامل المؤثرة في عرض النقود (1 + 2 + 3)
(109.3)	415.0	(2,179,957.2)	(2,705,287.5)	(525,330.3)	1/ صافي الأصول الأجنبية
181.3	416.7	3,615,649.3	4,483,274.9	867,625.5	2/ إعادة التقييم
28.0	58.2	559,037.1	1,518,971.4	959,934.3	3/ صافي الأصول المحلية
22.5	60.7	449,461.4	1,189,865.4	740,404.0	3 - 1 إستحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع العام
13.7	40.4	273,737.4	950,661.0	676,923.6	3 - 1 - 1 الحكومة المركزية (صافي)
8.8	276.8	175,724.1	239,204.4	63,480.4	3 - 1 - 2 المؤسسات العامة
29.6	180.6	590,855.6	918,052.0	327,196.4	3 - 2 إستحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع الخاص ³
(24.1)	447.0	(481,279.9)	(588,945.9)	(107,666.1)	3 - 3 صافي البنود الأخرى
100	153.18	1,994,729	3,296,958.8	1,302,229.6	المجموع (أ) = (ب)
					ج/ مؤشرات عرض النقود

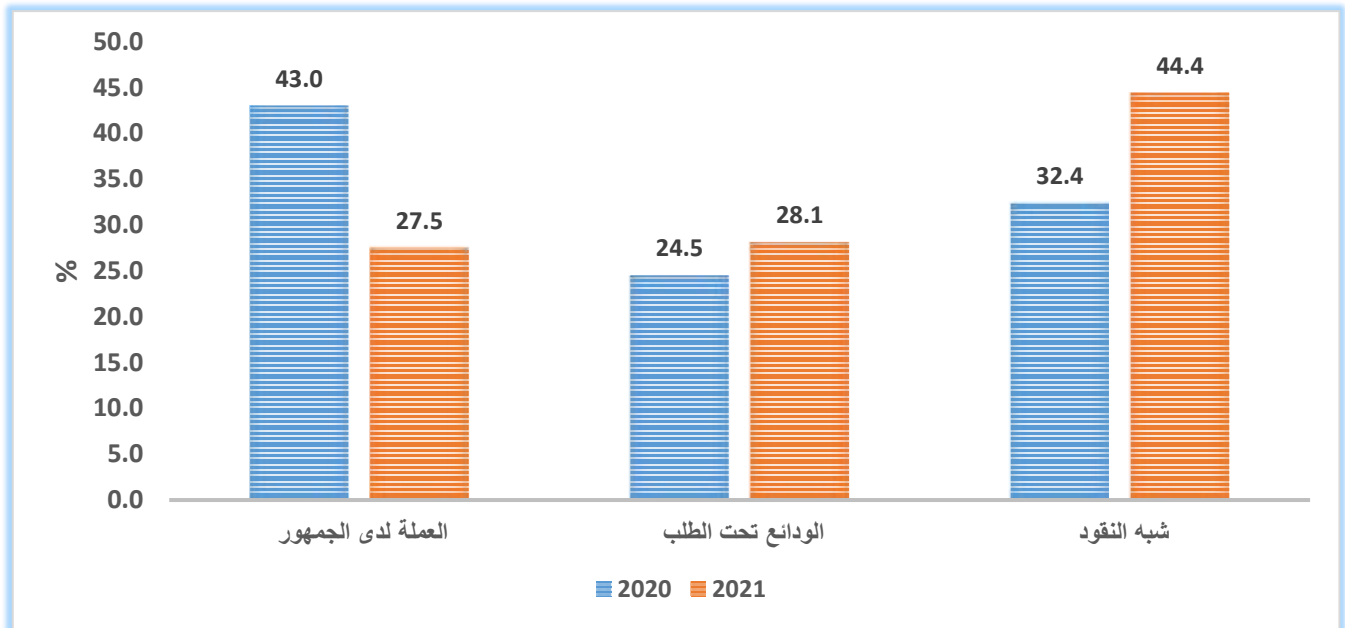
نسبة المساهمة في التغير في عرض النقود (%)	معدل التغير (%)	التغير	*2021	** 2020	الأعوام
					البند
			27.5	43.0	العملة لدى الجمهور / عرض النقود (%)
			28.1	24.5	الودائع تحت الطلب / عرض النقود (%)
			44.4	32.4	شبه النقود / عرض النقود (%)
					د/ مساهمة العوامل المؤثرة على عرض النقود (%)
			(82.1)	(40.3)	صافي الأصول الأجنبية/ عرض النقود
			136.0	66.6	إعادة التقييم / عرض النقود
			46.1	73.7	صافي الأصول المحلية/ عرض النقود

المصدر: بنك السودان المركزي – إدارة الإحصاء
* بيانات أولية
** بيانات معدلة

- 1 / تشمل الودائع الجارية في المصارف والودائع الجارية للحكومات الولائية والمحلية والمؤسسات العامة في بنك السودان المركزي.
 - 2 / المقابل بالعملة المحلية وفقا لإسعار الصرف الاسمية السائدة حينها.
 - 3 / تشمل تمويل القطاع الخاص والمؤسسات المالية غير المصرفية والحكومات الولائية والمحلية
- ملحوظة : كل العملات الاجنبية مقومة بالجنيه السوداني.

الشكل (1-3)

مساهمة مكونات عرض النقود بنهاية عامي 2020 و 2021



المصدر: جدول (1-3)

يتضح من الجدول (1-3) والشكل (1-3) إرتفاع عرض النقود من 1,302,320.4 مليون جنيه في العام 2020 إلى 3,296,958.8 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 153.2% مقارنة بمعدل 88.8% في العام 2020. فمن حيث مكونات عرض النقود ارتفعت كل من وسائل الدفع الجارية وشبه النقود، حيث إرتفع بند وسائل الدفع الجارية بمعدل 108.4% وبمساهمة 47.8% في التغير في عرض النقود نتيجة لإرتفاع الودائع تحت الطلب والعملة لدى الجمهور،

أما بند شبه النقود فقد ارتفع بمعدل 246.5% وبنسبة مساهمة 52.2% في التغير في عرض النقود نتيجة لتغير سعر الصرف من 55.1 بنهاية العام 2020 إلى 437.9% جنيهه للدولار بنهاية العام 2021.

يلاحظ أن نسبة مساهمة شبه النقود إلى عرض النقود ارتفعت من 32.4% في العام 2020 إلى 44.4% في العام 2021 بمعدل 12%، كما ارتفعت نسبة مساهمة الودائع تحت الطلب من 24.5% في العام 2020 إلى 28.1% في العام 2021، بينما إنخفضت نسبة مساهمة العملة لدى الجمهور من 43.0% في العام 2020 إلى 27.5% في العام 2021.

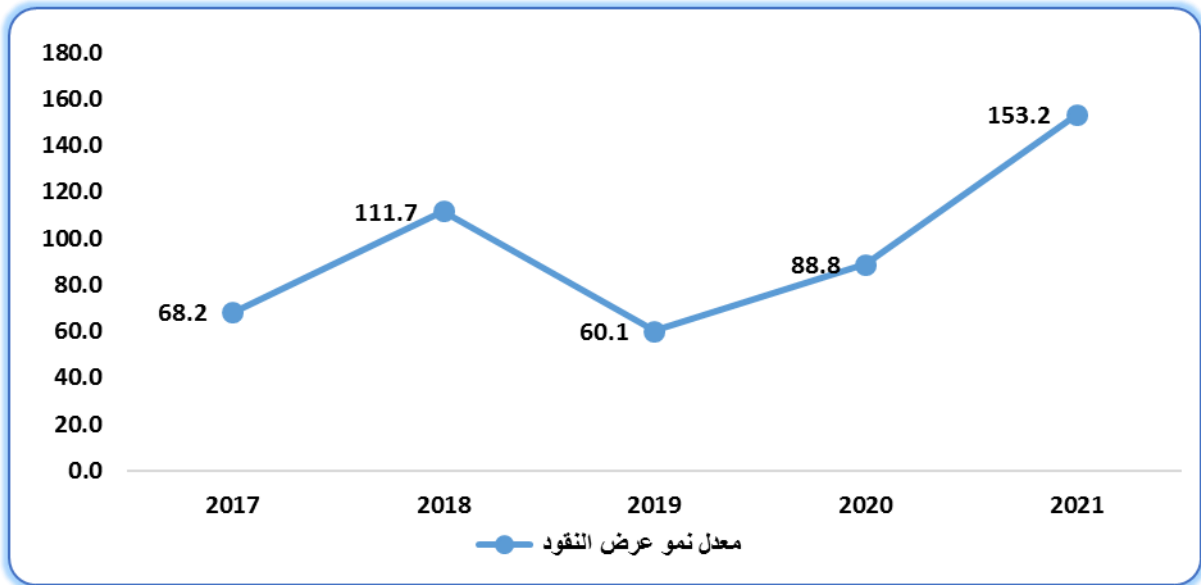
1-1 / العوامل المؤثرة في عرض النقود

تشمل العوامل المؤثرة في عرض النقود كلاً من صافي الأصول الأجنبية وبنود إعادة التقييم وصافي الأصول المحلية. يتضح من الجدول (1-3) ارتفاع عجز صافي الأصول الأجنبية (أصول الجهاز المصرفي بالعملة الأجنبية ناقص الخصوم بالعملة الأجنبية) من سالب 525,330.3 مليون جنيه في العام 2020 إلى سالب 2,705,287.5 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 415.0%، نتيجة لارتفاع الخصوم الأجنبية لبنك السودان المركزي، كما يلاحظ ارتفاع بند إعادة التقييم بمعدل 416.7% وبنسبة مساهمة 181.3% في التغير في عرض النقود نتيجة لتغير سعر صرف الدولار مقابل جنيه السودان. ارتفع بند صافي الأصول المحلية من 959,934.3 مليون جنيه في العام 2020 إلى 1,518,971.4 مليون جنيه بنهاية العام 2021 بمعدل 58.2%، ويعزى ذلك إلى ارتفاع كل من صافي التمويل المباشر للحكومة المركزية والتمويل المصرفي الممنوح للقطاع الخاص وارتفاع التمويل الممنوح للمؤسسات العامة.

1-2 / معدل نمو عرض النقود خلال الفترة (2017-2021)؛

شكل (2-3)

معدل نمو عرض النقود للفترة (2017-2021)



المصدر: ملحق (4)

يوضح الشكل (2-3) الاتجاه العام لمعدل نمو عرض النقود خلال الفترة (2017-2021)، ويعزى الارتفاع خلال العامين 2017-2018 للزيادة في كل من التمويل الممنوح من المصارف التجارية للقطاع الخاص، التمويل المباشر للحكومة المركزية، فرق سعر شراء وتخصيص عائدات الذهب للحكومة المركزية وبنود إعادة تقييم الأصول والخصوم لبنك السودان المركزي والبنوك التجارية نتيجة لتغير سعر صرف الدولار مقابل جنيه السودان من 6.9 جنيه للدولار بنهاية العام 2017 إلى 47.6 جنيه للدولار بنهاية العام 2018، أما الانخفاض الكبير في المنحنى في العام 2019 فيعود للإستقرار النسبي في سعر الصرف، وقد عاد المنحنى للارتفاع في العامين 2020 و 2021 نسبة للزيادة الكبيرة في إستدانة الحكومة من الجهاز المصرفي لتمويل عجز الموازنة العامة إضافة إلى التغير الكبير في سعر الصرف في العام 2021.

1-3 / أهم مصادر التوسع النقدي:

جدول (2-3)

أهم مصادر التوسع النقدي بنهاية كل من عامي 2020 و 2021

مليون جنية

البيان	** 2020	* 2021	التغيير	معدل التغيير %	نسبة مساهمة البند في التوسع في عرض النقود (%)
بنك السودان المركزي:					
إعادة تقييم الأصول والخصوم (1)	875,828.1	4,568,664.4	3,692,836.3	421.6	185.1
إستدانة مؤقتة للحكومة	285,144.0	337,105.5	51,961.5	18.2	2.6
مدفوعات لمقابلة التزامات الحكومة الأخرى	122,844.1	528,171.3	405,327.2	330.0	20.3
المصارف التجارية:					
تمويل القطاع الخاص					
منها : موارد من البنك المركزي عبر نافذة العجز السيولي	4,885.0	82,521.0	77,636.0	1,589.3	3.9
تمويل المؤسسات العامة :					
بنك السودان المركزي	20,003.8	116,174.7	96,170.9	480.8	4.8
المصارف التجارية	43,476.6	123,029.7	79,553.1	183.0	4.0

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة الإحصاء

*بيانات أولية

** بيانات معدلة

(1) إعادة تقييم أصول وخصوم بنك السودان المركزي فقط، غيرمتضمنة أصول وخصوم البنوك التجارية (أنظر جدول 3-1).

ساهم كل من بنك السودان المركزي والمصارف التجارية والمؤسسات العامة في التوسع النقدي الذي حدث في العام 2021، ففي جانب بنك السودان المركزي ساهم بند إعادة تقييم أصول وخصوم البنك المركزي بنسبة 185.1% من إجمالي التوسع النقدي، حيث بلغت الزيادة فيه 3,692,836.3 مليون جنية بمعدل 421.6%، ويعزى ذلك لتغيير سعر الصرف، إضافة إلى مساهمة بند المدفوعات لمقابلة التزامات الحكومة الأخرى بنسبة 20.3% من إجمالي التوسع النقدي في العام 2021 نتيجة لارتفاعها من 122,844.1 مليون جنية بنهاية العام 2020 إلى 528,171.3 مليون جنية بنهاية العام 2021 بمعدل 330.0% كما ساهمت الزيادة في بند الإستدانة المؤقتة للحكومة بنسبة 2.6% من إجمالي التوسع النقدي للعام 2021.

في جانب المصارف التجارية بلغت نسبة مساهمة تمويل القطاع الخاص 29.6% من إجمالي التوسع النقدي في العام 2021 نتيجة لارتفاع تمويل المصارف التجارية من مواردها الذاتية وموارد إضافية من بنك السودان المركزي عبر نافذة العجز السيولي من 327,196.4 مليون جنية بنهاية العام 2020 إلى 918,052.0 مليون جنية بنهاية العام 2021 بمعدل 180.6%.

في جانب تمويل المؤسسات العامة بلغت نسبة مساهمته 8.8% من إجمالي التوسع النقدي في العام 2021 نتيجة لارتفاع رصيد التمويل الممنوح من بنك السودان المركزي والمصارف التجارية للمؤسسات العامة من 63,480.4 مليون جنية بنهاية العام 2020 إلى 239,204.4 مليون جنية بنهاية العام 2021 بمعدل 275.8%.

2/ القاعدة النقدية (النقود الاحتياطية):

تمثل القاعدة النقدية الخصوم المقابلة لأصول البنك المركزي وتشمل مكوناتها كلاً من العملة المتداولة خارج بنك السودان المركزي (وتتكون من العملة لدى الجمهور والعملة لدى المصارف التجارية) بالإضافة إلى إحتياطي المصارف التجارية طرف بنك السودان المركزي والودائع المضمنة في عرض النقود بينك السودان المركزي. (أنظر جدول (3-3)).

يستخدم بنك السودان المركزي القاعدة النقدية كهدف تشغيلي لإدارة السياسة النقدية سواء كانت توسعية أو إنكماشية وتتحكم العلاقة بين القاعدة النقدية والمضاعف النقدي في التأثير النهائي لتلك العمليات على حجم السيولة الكلية (عرض النقود).
يوضح الجدول (3-3) القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها بنهاية كل من عامي 2020 و 2021، كما يوضح الشكل (3-3) مساهمة مكونات القاعدة النقدية بنهاية العام 2021.

جدول (3-3) القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها بنهاية كل من عامي 2020 و 2021

(مليون جنيه)

البند	الأعوام	** 2020	*2021	التغير	معدل التغير %	نسبة المساهمة في التوسع في القاعدة النقدية (%)
أ/ الأصول		1,034,142.5	2,697,792.3	1,663,649.8	160.9	100.0
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية						
1. صافي الأصول الأجنبية		(562,476.4)	(3,103,543.5)	(2,541,067.1)	451.8	(152.7)
2. إعادة التقييم		875,828.1	4,568,664.4	3,692,836.3	421.6	222.0
3. صافي الأصول المحلية		720,790.8	1,232,671.4	511,880.6	71.0	30.7
3 - 1 صافي مستحقات على الحكومة (مستحقات - ودائع)		645,585.1	963,779.8	318,194.7	49.3	19.1
3 - 1 - 1 مستحقات على الحكومة المركزية		680,642.3	1,219,332.4	538,690.1	79.1	32.4
3 - 1 - 2 ودائع الحكومة المركزية		35,057.2	255,552.5	220,495.3	629.0	13.3
3 - 2 مستحقات على المصارف التجارية		52,168.5	135,899.9	83,731.4	160.5	5.0
3 - 3 مستحقات على مؤسسات عامة		20,003.8	116,174.7	96,170.9	480.8	5.8
3 - 4 أدوات إدارة السيولة (شهاب)		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
3 - 5 صافي بنود أخرى		3,033.4	16,817.0	13,783.6	454.4	0.8
مجموع الأصول = (3+2+1)		1,034,142.5	2,697,792.3	1,663,649.8	160.9	100.0
ب/ الخصوم = (3+2+1)		1,034,142.5	2,697,792.3	1,663,649.8	160.9	100.0
مكونات القاعدة النقدية						
1. العملة المتداولة		588,828.8	988,657.8	399,829.0	67.9	24.0
1-1 لدى الجمهور		560,312.3	905,705.6	345,393.3	61.6	20.8
1-2 لدى المصارف التجارية		28,516.6	82,952.2	54,435.7	190.9	3.3
2. احتياطي المصارف طرف بنك السودان المركزي ¹		375,520.3	1,358,751.6	983,231.3	261.8	59.1
3. الودائع المضمنة في عرض النقود طرف بنك السودان المركزي ²		69,793.4	350,382.8	280,589.5	402.0	16.9

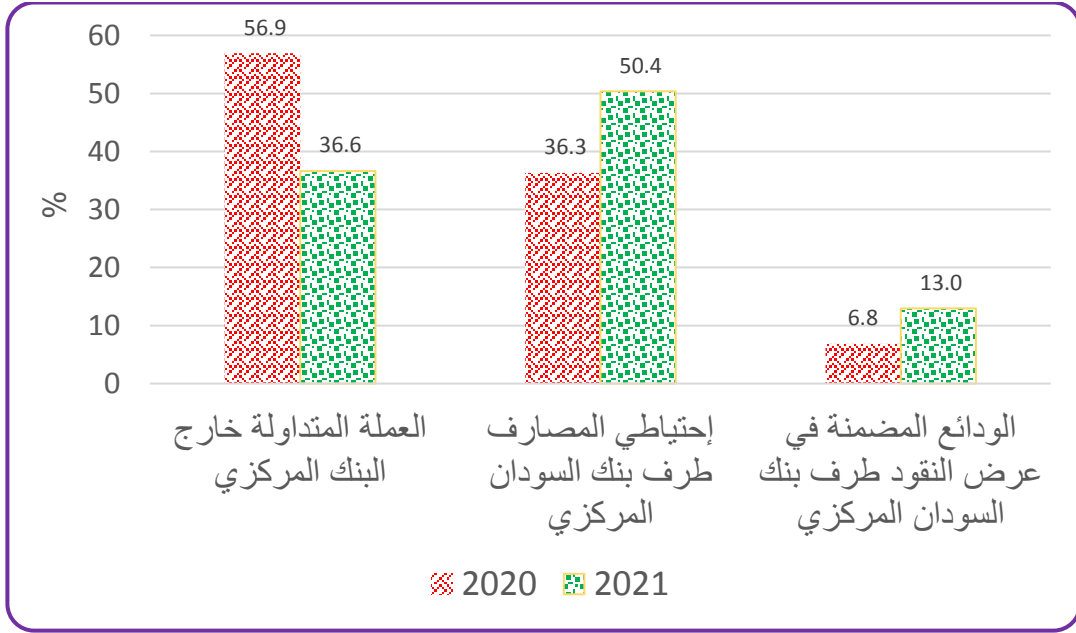
المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة الإحصاء
*بيانات أولية

** بيانات معدلة

1/ الاحتياطي النقدي القانوني ورسيد الحساب الجاري طرف البنك المركزي
2/ ودائع الحكومات الولائية والمحلية والمؤسسات العامة طرف بنك السودان المركزي.

شكل (3-3)

مساهمة مكونات القاعدة النقدية بنهاية عامي 2020 و 2021



المصدر: جدول (3-3)

2 - 1 / الأصول :

إرتفعت الأصول المقابلة للقاعدة النقدية من 1,034,142.5 مليون جنيه بنهاية العام 2020 إلى 2,697,792.3 مليون جنيه بنهاية العام 2021 بمعدل 160.9%، ويعزى ذلك لإرتفاع صافي الأصول المحلية من 720,790.8 مليون جنيه بنهاية العام 2020 إلى 1,232,671.4 مليون جنيه بنهاية العام 2021 بمعدل 71.0%، هذا بالإضافة إلى الإرتفاع الكبير الذي شهده بند إعادة التقييم من 875,828.1 مليون جنيه بنهاية العام 2020 إلى 4,568,664.4 مليون جنيه بنهاية العام 2021 بمعدل 421.6% نتيجة لتعديل سعر صرف الدولار من 55.1 جنيه في العام 2020 إلى 437.9 جنيه في العام 2021. كما سجل العجز في بند صافي الأصول الأجنبية إرتفاعاً كبيراً من 562,476.4 مليون جنيه بنهاية العام 2020 إلى 3,103,543.5 مليون جنيه بنهاية العام 2021 بمعدل 451.8% بسبب تعديل سعر الصرف.

2 - 2 / الخصوم :

إرتفعت جملة إحتياطيات المصارف طرف بنك السودان المركزي (الإحتياطي النقدي القانوني ورسيد الحساب الجاري) من 375,520.3 مليون جنيه بنهاية العام 2020 إلى 1,358,751.6 مليون جنيه بنهاية العام 2021 بمعدل 261.8% نتيجة لارتفاع ارصدة الحسابات الجارية للمصارف التجارية طرف بنك السودان المركزي بمعدل 139.1% وذلك لمقابلة التزاماتها المتزايدة بسبب انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية، كما إرتفعت العملة المتداولة (تشمل العملة لدى الجمهور والعملة طرف المصارف التجارية) من 588,828.8 مليون جنيه بنهاية العام 2020 إلى 988,657.8 مليون جنيه بنهاية العام 2021، نتيجة للزيادة في حجم العملة لدى الجمهور من 560,312.3 مليون جنيه بنهاية العام 2021 إلى 905,705.6 مليون جنيه بنهاية العام 2021 بمعدل 61.6%، حيث بلغت العملة لدى الجمهور 86.4% من العملة المتداولة و 20.8% من القاعدة النقدية، كما إرتفعت العملة لدى المصارف التجارية من 28,516.6 مليون جنيه بنهاية العام 2020 إلى 82,952.2 مليون جنيه بنهاية العام 2021 بمعدل 190.9% حيث بلغت ما نسبته 13.6% من العملة المتداولة و 3.3% من القاعدة النقدية.

3 / المضاعف النقدي وسرعة دوران النقود والتعمق النقدي :

يعرف المضاعف النقدي بأنه مؤشر لقياس مقدرة المصارف على توليد النقود في الإقتصاد الوطني ويتم قياسه بقسمة عرض النقود بمعناه الواسع على القاعدة النقدية .

تعرف سرعة دوران النقود بعدد المرات التي يتم فيها تبادل الوحدة من النقود لتسوية المعاملات والمبادلات الإقتصادية خلال فتره زمنية محددة، ويتم قياسها بقسمة الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية الى عرض النقود بمعناه الواسع .

يعني التعمق النقدي تطور ظاهرة تعامل الجمهور مع المؤسسات المالية والمصرفية ؛ لذلك يرتبط هذا المؤشر بمدى قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على جذب الجمهور للتعامل معها ويتأثر بعدة عوامل أهمها مستوى دخل الفرد ، حجم الإيداع الكلي ، العائد علي الودائع ، درجة الإنتشار المصرفي ،مدى انتشار وسائل الدفع الحديثة ، ومدى انتشار الوعي المصرفي للجمهور . ومن أكثر الطرق المستخدمة في قياسه الآتي:

3 - 1 / قسمة عرض النقود بمعناه الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي : وهذا المؤشر يعكس مدى قدرة القطاع النقدي على إستيعاب الأنشطة الاقتصادية غير النقدية ، فزيادة معدل هذه النسبة يعتبر مؤشر ايجابي وتعني أن كثير من الأنشطة الاقتصادية القائمة أو التي أستحدثت قد شملها القطاع النقدي.

3 - 2 / قسمة اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي : ويعكس هذا المؤشر مدى استيعاب القطاع المصرفي وقدرته على جذب الودائع ، وبالتالي فإن ارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشر ايجابي حيث يشير الى ارتفاع حجم الودائع المصرفية بمعدل أسرع من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي وارتفاع الوعي المصرفي.

يوضح الجدول (3-4) والأشكال (3-6) و(3-7) سرعة دوران النقود والتعمق النقدي خلال الفترة 2017 - 2021، بينما يوضح الشكل (3-5) المضاعف النقدي للفترة 2017-2021.

جدول (3 - 4)

المضاعف النقدي وسرعة دوران النقود والتعمق النقدي خلال الفترة 2017- 2021

(مليون جنيه)

البند	الاعوام	2017	2018	2019	** 2020	*2021
عرض النقود		203,567.5	430,986.0	689,797.6	1,302,229.6	3,296,958.8
القاعدة النقدية		107,696.9	291,006.3	516,364.6	1,034,142.5	2,697,792.3
الناتج المحلي الاجمالي		815,855.5	1,317,969.1	1,950,330.2	4,727,134.7	1,417,292.2
العملة لدي الجمهور		61,455.0	112,832.2	281,335.7	560,403.0	905,705.6
الودائع (1)		139,964.3	306,203.0	367,217.9	683,086.9	2,156,570.0
المضاعف النقدي (2)		1.8902	1.4810	1.3359	1.2592	1.2221
سرعة دوران النقود (عدد مرات) (3)		4.0078	3.0580	2.8274	3.6300	3.4630
طرق قياس التعمق النقدي (4)						
(أ) عرض النقود/ الناتج المحلي الاجمالي الاسمي %		25.0	32.7	35.4	27.5	28.9
(ب) الودائع/ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي %		17.2	23.2	18.8	14.5	18.9

المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة الإحصاء

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

(1) تشمل كافة الودائع المصرفية بالعملة المحلية والاجنبية .

(2) المضاعف النقدي = عرض النقود بمعناه الواسع / القاعدة النقدية.

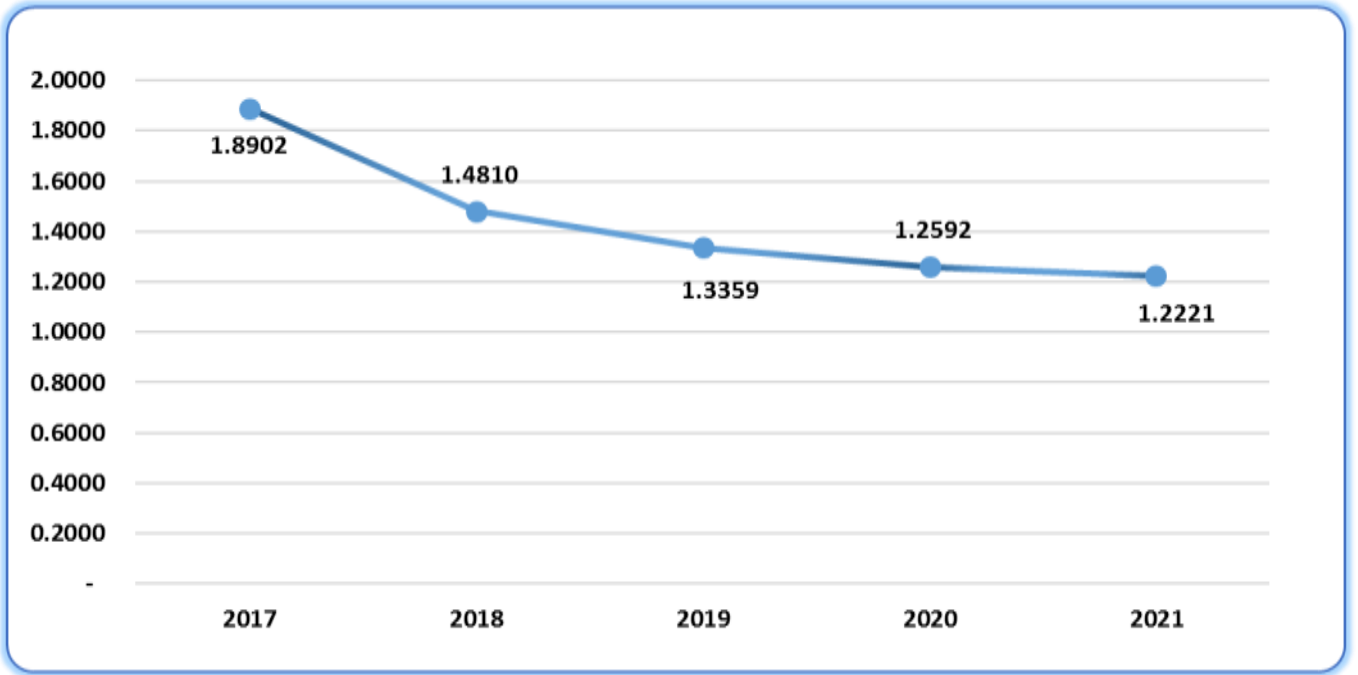
(3) سرعة دوران النقود = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية / عرض النقود بمعناه الواسع.

(4) طرق قياس التعمق النقدي :-

عرض النقود بمعناه الواسع/ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي %

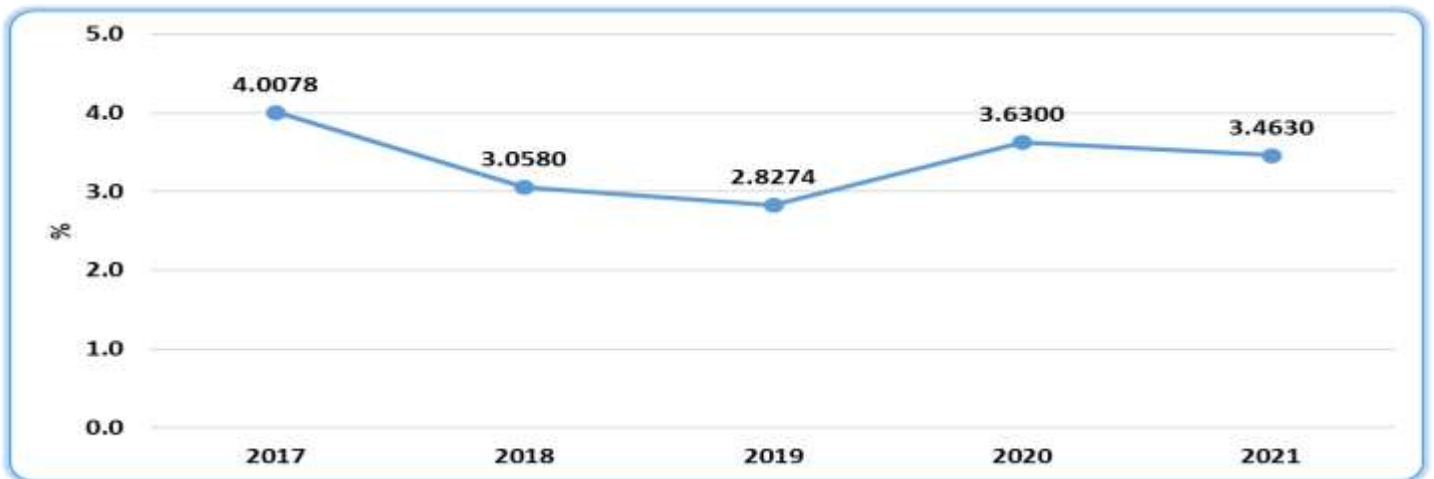
الودائع/ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي %

شكل (4-3)
المضاعف النقدي للفترة 2017-2021



يتضح من الشكل (4-3) ، انخفاض المضاعف النقدي بنهاية العام 2021، وذلك لزيادة القاعدة النقدية بمعدل أكبر من معدل الزيادة في عرض النقود نتيجة لإرتفاع العملة المتداولة بسبب تغير سلوك الجمهور في التعامل مع الجهاز المصرفي وتفضيله الاحتفاظ بالنقد السائل ، وقد يعزى ذلك لإمتداد تأثير أزمة شح الأوراق النقدية التي عانى منها الإقتصاد في مطلع العام 2018 على سلوك الجمهور.

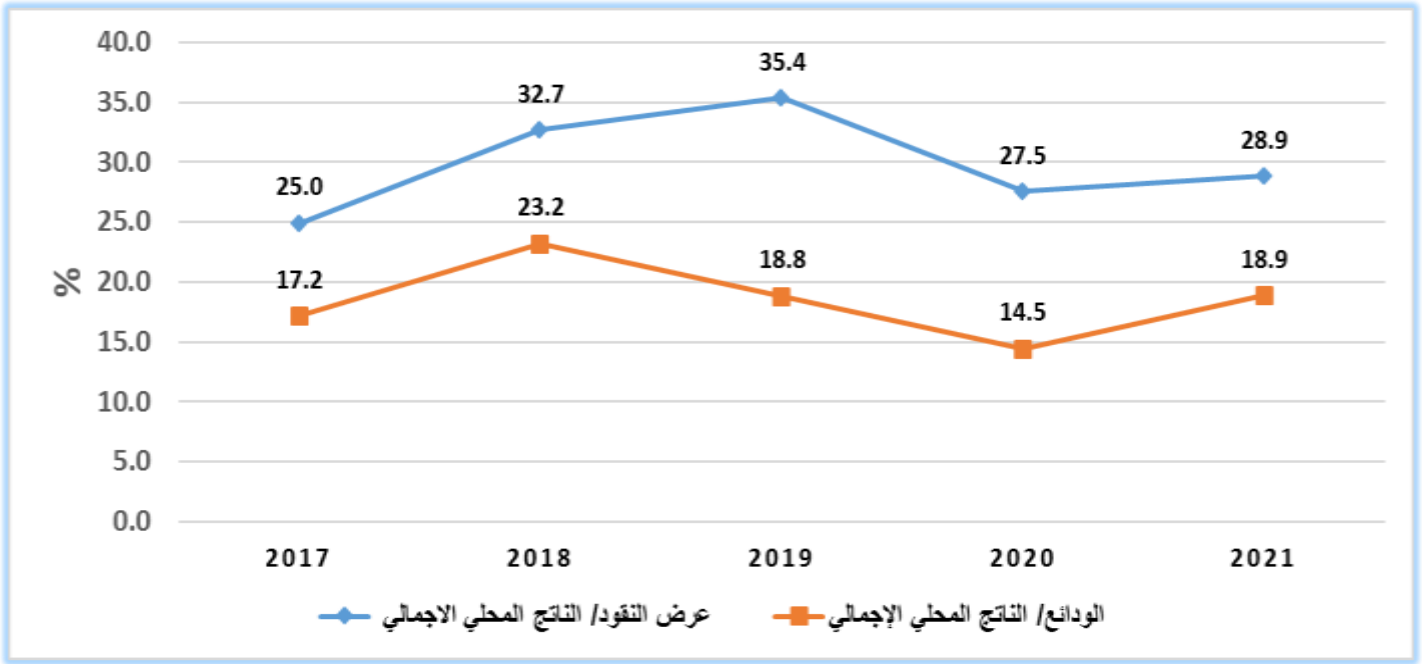
شكل (5-3)
سرعة دوران النقود خلال الفترة 2017 - 2021



المصدر: جدول (3 - 4)

يوضح الشكل (3 - 5) سرعة دوران النقود خلال الفترة 2017 - 2021، حيث سجل العام 2017 أعلى معدل ثم بدأ المعدل في الإنخفاض حتي العام 2019 نتيجة لإرتفاع عرض النقود بمعناه الواسع بمعدل أقل من معدل إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وفي العامين 2020 و 2021 إرتفعت سرعة دوران النقود بسبب زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أكبر من معدل الزيادة في عرض النقود.

شكل (6-3)
التعمق النقدي خلال الفترة 2017 – 2021



المصدر: جدول (3 - 4)

يلاحظ من الجدول (3 - 4) والشكل (3 - 6) تناسق مؤشرات التعمق النقدي ارتفاعا وانخفاضا ، ففي خلال الفترة (2017-2019) ارتفع كل من مؤشر عرض النقود الى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ، بينما سارت هذه المؤشرات في اتجاه مغاير للفترة السابقة في العام 2020 ثم رجع سلوكها في العام 2021 الى نفس سلوك الفترة (2017 - 2019) مما يشير الى تحسن مؤشرات التعمق النقدي خلال العام 2021 .

4 / عرض النقود و التضخم:

يعرف التضخم بأنه الأرتفاع المستمر في المستوي العام للأسعار ، كما يعتبر التضخم ظاهرة نقدية وتوجد علاقة طردية بين عرض النقود وأرتفاع الأسعار إذ تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى إنخفاض القيمة الشرائية للنقود وإنخفاض مستوي النشاط الاقتصادي للدولة. يوضح الشكل (8 - 3) معدل نمو عرض النقود والتضخم خلال الفترة (2017 - 2021).

شكل (7-3)

معدل نمو عرض النقود والتضخم خلال الفترة (2017 - 2021)



يتضح من الشكل (8 - 3) ان هنالك إرتفاع في معدل كّل من نمو عرض النقود والتضخم في الأعوام 2017 و 2018 يعزى الأرتفاع الملحوظ في معدل نمو عرض النقود في العام 2018 بسبب تغيير سياسة سعر الصرف (تم التعديل من 18 جنية للدولار بنهاية العام 2017 الى 47.5 جنية للدولار بنهاية العام 2018).

إنخفاض معدل نمو عرض النقود في العام 2019 نتيجة لإستقرار سعر الصرف حيث بلغ 45.1 جنية للدولار، في العام 2020 ارتفع معدل نمو عرض النقود نتيجة لتغير سعر الصرف بمعدل نمو 88.8% وبنهاية العام 2021 بلغ المعدل 153.2% وتبعه إرتفاع كبير في معدل التضخم حيث بلغ معدله 318.2% بنهاية العام 2021. ويعزى إرتفاع التضخم لعدة أسباب منها الأثر التراكمي للتوسع النقدي في السنوات السابقة، تعديلات سعر الصرف، رفع الدعم عن السلع، والتوقعات والمضاربات في السلع.